

مؤشر مدركات الفساد 2018 الأسئلة المتكررة

ما هو مؤشر مدركات الفساد؟

يُصنف مؤشر مدركات الفساد درجات ومراتب للبلدان/الأقاليم استناداً إلى مدى فساد القطاع العام في البلد حسب مدركات الخبراء والمسؤولين التنفيذيين في قطاع الأعمال. وهو مؤشر مُركَّب يجمع بين 13 دراسة مسحية وتقييمات للفساد أجرتها مجموعة متنوعة من المؤسسات المرموقة. ومؤشر مدركات الفساد هو أكثر مؤشرات الفساد استخداماً وانتشاراً في أنحاء العالم.

ما هي مصادر البيانات المستخدمة في مؤشر مدركات الفساد؟

يستند مؤشر مدركات الفساد لسنة 2018 إلى 13 مصدر للبيانات من 12 مؤسسة مستقلة ومُختصة في تحليل الحوكمة ومناخ الأعمال. وتعتمد مصادر المعلومات المستخدمة في مؤشر مدركات الفساد لسنة 2018 على بيانات صدرت خلال السنتين الماضيتين. ويشمل المؤشر فقط المصادر التي تُسند درجة لمجموعة من البلدان/الأقاليم والتي تقيس مدركات الخبراء للفساد الموجود في القطاع العام. وتراجع منظمة الشفافية الدولية تفاصيل منهجية كل مصدر من مصادر البيانات هذه لكي تضمن تماشي المصادر المستخدمة مع معايير الجودة التي تعتمدها المنظمة. وللتعرف على القائمة الكاملة لمصادر البيانات ونوع المشاركين والأسئلة المحددة المطروحة بشأن كل منها، يرجى الاطلاع على [وثيقة وصف مصادر](#) مؤشر مدركات الفساد.

لماذا نحتاج إلى مؤشر مدركات الفساد في حين يوجد 13 مصدراً آخر يتولى قياس انتشار الفساد في القطاع العام؟

1. تجتمع في مؤشر مدركات الفساد أربع خصائص تجعل منه مؤشراً قيماً للحوكمة:
1. يغطي مؤشر مدركات الفساد نطاقاً جغرافياً عالمياً.
2. تتوفر في مؤشر مدركات الفساد مصداقية أكبر من المصادر فرادى لأنه يستدرك الأخطاء المحتملة في المصادر من خلال احتساب معدل نتائج ثلاثة مصادر مختلفة على الأقل و13 مصدراً على الأكثر.
3. ويُميز مؤشر مدركات الفساد القائم على مقياس بين 0 و100 درجة بين مدركات مستوى الفساد بشكل أكثر تفصيلاً مقارنة بالمصادر التي تقوم على مقياس بين 1 و7 درجات مثلاً أو بين 1 و10 درجات حيث يُسند لكل بلد عدد كامل.
4. وبما أن كلا من مصادر المؤشر تُقيم مختلف جوانب الفساد ومظاهره في القطاع العام، فإن المؤشر يجمع بذلك بين كل هذه الجوانب في مؤشر واحد.

لماذا يستند مؤشر مدركات الفساد إلى مدركات؟

يشمل الفساد بشكل عام الأنشطة غير القانونية التي يتم إخفاؤها عمداً ولا يُكشف عنها النقب إلا بفضيحة أو تحقيق أو ملاحقة قضائية. وقد أحرز تقدم في تقييم انتشار الفساد في مجالات محددة بشكل موضوعي بفضل الباحثين من الأوساط الأكاديمية والمجتمع المدني والحكومات، إلا أنه إلى الآن لا وجود لمؤشر يقيس المستويات الوطنية للفساد بشكل موضوعي ومباشر وشامل. ويتكون مؤشر مدركات الفساد من مصادر ودراسات استقصائية تطرح على المشاركين فيها أسئلة موزونة وُضعت بعناية. (للاطلاع على كافة المصادر والأسئلة التي تطرحها هذه المصادر، يرجى النقر [هنا](#)). ويحتوي مؤشر مدركات الفساد على آراء مستنيرة لأطراف المعنية، وهو ما

يضمن بشكل كبير موضوعية المؤشرات، على غرار تجارب المواطنين مع الرشوة على النحو الوارد في [مقياس الفساد العالمي](#).

ماهي البلدان والأقاليم المشمولة في مؤشر مدركات الفساد لسنة 2018 ولماذا؟

لكي يتم إدراج بلد أو إقليم ما في التصنيف يتعين أن يتوفر فيما لا يقل عن ثلاثة مصادر للبيانات يعتمد عليها مؤشر مدركات الفساد. فإذا لم يظهر في التصنيف فذلك يرجع إلى أن البيانات الواردة في الدراسات المسحية غير كافية ولا يعني بتاتا أن الفساد منعدم في البلد المعني. ويشمل المؤشر هذا العام 180 بلدا وإقليما، أي نفس العدد مقارنة بسنة 2017.

ما هو الفرق بين رتبة الدولة/الإقليم والدرجة المسندة إليها؟

تشير درجة البلد/الإقليم إلى مستوى الفساد المدرك في القطاع العام على مقياس بين 0 و100 حيث تشير الدرجة صفر إلى البلدان الأكثر فسادا في حين تشير الدرجة مئة إلى البلدان الأكثر نزاهة. في حين تشير مرتبة البلد إلى مركزه مقارنة بالبلدان/الأقاليم الأخرى الواردة في المؤشر. وتتغير المرتبة بتغير عدد البلدان الواردة في المؤشر.

ما هي مظاهر الفساد التي يغطيها مؤشر مدركات الفساد؟

تغطي بيانات مصادر مؤشر مدركات الفساد الجوانب التالية من الفساد، استنادا إلى الصيغة المحددة التي طُرح بها السؤال عند جمع هذه البيانات:

- الرشوة
- اختلاس المال العام
- انتشار ظاهرة المسؤولين الذين يستغلون المناصب العامة لتحقيق مكاسب شخصية في ظل الإفلات من العقاب

- قدرة الحكومات على الحد من الفساد وفرض آليات فعالة لتكريس مبدأ النزاهة في القطاع العام
- عبء الإجراءات الروتينية والبيروقراطية المبالغ فيها الذي من شأنه أن يزيد من فرص ظهور الفساد
- المفارقة بين التعيينات القائمة على الكفاءة والتعيينات القائمة على المحاباة في الوظيفة العمومية
- ملاحقات قضائية جنائية حقيقية لمسؤولين فاسدين
- قوانين كافية تتعلق بالتصريح بالامتلاك والذمة المالية ومنع تضارب المصالح في صفوف الموظفين العموميين
- توفير الحماية القانونية للمبلغين عن الفساد والصحفيين والمحققين لدى تبليغهم عن حالات الرشوة والفساد
- السيطرة على الدولة من قبل أصحاب المصالح الشخصية الضيقة
- قدرة المجتمع المدني على النفاذ إلى المعلومة فيما يتعلق بالشؤون العامة

ولمعرفة القائمة الكاملة للأسئلة المستخدمة من قبل مصادر مؤشر مدركات الفساد، يرجى الاطلاع على وثيقة وصف المصادر [هنا](#).

ماهي مظاهر الفساد التي لايشملها مؤشر مدركات الفساد؟

لا تغطي مصادر البيانات التي يعتمد عليها مؤشر مدركات الفساد الجوانب التالية للفساد:

- مدركات المواطنين أو حالات الفساد التي يتعرضون لها
- التهرب الضريبي
- التدفقات المالية غير المشروعة
- ميسرو الفساد (مثل المحامون، المحاسبون، المستشارون الماليون، وغيرهم)

- تبييض الأموال
- فساد القطاع الخاص
- الاقتصادات الغير رسمية والأسواق غير المنظمة

هل البلد/الإقليم الحاصل على أدنى درجة هو البلد الأكثر فسادا في العالم؟

لا. مؤشر مدركات الفساد يعرض مدركات الفساد في القطاع العام، أي الفساد الإداري والسياسي. وهو ليس حكما باتا على مستويات الفساد لبلدان أو مجتمعات بأكملها أو لسياساتها أو نشاط القطاع الخاص فيها. وعادة ما يعرب مواطنو هذه البلدان/الأقاليم التي تحصل على أدنى درجات المؤشر عن نفس القلق إزاء الفساد ويدينونه بنفس القدر الذي يعرب عنه مواطنو البلدان الحاصلة على أفضل الدرجات.

علاوة على ذلك فإن البلد/الإقليم الذي حصل على أدنى درجة هو البلد الذي تشير المدركات أن مستوى الفساد في قطاعه العام هو الأعلى مقارنة بالبلدان الموجودة على القائمة. ولا يقدم مؤشر مدركات الفساد أي معلومة عن البلدان/الأقاليم غير الواردة في المؤشر.

هل يمكن مقارنة الدرجة التي حصل عليها بلد ما في مؤشر مدركات الفساد لسنة 2018 بالعام السابق؟

نعم. من ضمن التحديثات التي أدخلناها على منهجية احتساب المؤشر في سنة 2012 هي اعتماد المقياس الجديد الذي يتراوح بين 0 و100 درجة. ويعاد احتساب درجة كل بلد وردت في مصادر البيانات المعتمدة من خلال المتوسط العام والانحراف المعياري المستخدمين لحساب مؤشر مدركات الفساد لسنة 2012 لكونها السنة المرجعية. وباستخدام هذا المقياس يمكننا أن نقارن درجات المؤشر من سنة إلى أخرى انطلاقا من سنة 2012. ولكن بسبب تحديث المنهجية لا

يمكن مقارنة نتائج مؤشرات مدركات الفساد
الصادرة قبل عام 2012.

وللحصول على شرح مفصل للتغيير الذي طرأ على
المنهجية في سنة 2012 يرجى الاطلاع على [مؤشر
مدركات الفساد - تحديث المنهجية سنة 2012](#).

**أين يمكن الاطلاع على الجدول الكامل للنتائج في
شكل جدول زمني متسلسل؟**
يمكن أن الاطلاع على الجدول على موقعنا [هنا](#).

**أود أن أعيد نشر نتائج مؤشر مدركات الفساد
ضمن منشوراتي الخاصة، هل يتعين عليّ أن أطلب
إذناً بذلك؟**

لا. ما لم تقع الإشارة إلى خلاف ذلك، تدرج
المحتويات الصادرة عن منظمة الشفافية الدولية
ضمن رخصة Creative Commons Attribution-
NoDerivs 4.0 ويعني ذلك أنه يحق لك استخدام
إصداراتنا بحرية دون التواصل معنا مسبقاً ما
دمت تحترم الشروط المنصوص عليها في الرخصة.
ويكون ذلك من خلال الإشارة إلى المرجع والرابط
الذي حصلت منه على بياناتنا على النحو
التالي:

- العنوان (السنة) - صادر عن منظمة الشفافية
الدولية مرخص له بموجب CC-BY-ND 4.0

ويُرجى وضع الرابط المرجعي لإصدارات منظمة
الشفافية الدولية تحت العنوان (السنة).

وتعني عبارة "NoDerivs" أنه لا يسمح تغيير
ترتيب المعطيات أو محتواها بموجب الرخصة
المذكورة.

**هل يمكن مقارنة النتائج الحالية مع النتائج
الصادرة قبل 2012؟**

لا، وذلك نظراً لتغير منهجيتنا سنة 2012،
وبالتالي فإن النتائج السابقة للسنة المذكورة

غير قابلة للمقارنة. ولا يمكن استخدام نتائج مؤشر مدركات الفساد لغرض المقارنة إلا انطلاقاً من سنة 2012.

هل يمكن مقارنة البلدان رغم تقييمها من قبل مصادر مختلفة؟

نعم. من خلال عملية تكييف المقياس، يقع تقريب كل المصادر إلى المتوسط العام والانحراف المعياري للسنة المرجعية 2012 وذلك للسماح بإجراء مقارنات عبر الزمن. وللحصول على شرح مفصل لعملية تكييف المقياس التي نقوم بها، يرجى الاطلاع على [المذكرة الفنية حول المنهجية](#).

تغيرت الدرجة التي حصل عليها بلدي في المؤشر بنقطة أو اثنتين. هل يعني ذلك تفاقم/تراجع الفساد في بلدي؟

يشكل مؤشر مدركات الفساد مؤشراً مركباً يعتمد على ما لا يقل عن ثلاثة مصادر لاحتساب درجة كل بلد. وفي حين تمنح هذه المصادر درجات متشابهة إلى حد كبير لبعض البلدان فإن بلداناً أخرى تحصل على درجات متباينة بشكل كبير. ونشير إلى هذا الاختلاف من خلال الهامش المعياري للخطأ والحدود العليا والدنيا لنطاقات الثقة. وتحظى البلدان التي حازت على معدلات مماثلة من المصادر بهامش خطأ معياري أقل من البلدان التي تكون معدلاتها متفاوتة. وليس من المرجح أن يؤدي تغير نقطة أو نقطتين في درجة المؤشر إلى تغير إحصائي كبير. ويرجى الاطلاع على وثيقة Excel بعنوان: ["التغيرات الإحصائية الكبرى"](#).

هل يعكس المؤشر الصورة الكاملة للفساد في البلدان؟

لا. فنطاق مؤشر مدركات الفساد محدود، إذ يعكس مدركات انتشار الفساد في القطاع العام من منظور المشتغلين في قطاع الأعمال والخبراء في شؤون البلدان المعنية. وكتكملة لهذه المدركات مع الأخذ بعين الاعتبار مختلف جوانب

الفساد، تصدر منظمة الشفافية الدولية بحثاً متنوعاً كما وكيفاً حول الفساد، وذلك على الصعيد العالمي أي من خلال أمانتها العامة وعلى الصعيد الوطني من خلال شبكة الفروع الوطنية للمنظمة المنتشرة في أكثر من 100 بلد حول العالم.

ومن بين الإصدارات الأخرى لمنظمة الشفافية الدولية التي تُكمل مؤشر مدركات الفساد، نجد مجموعة من المنشورات البحثية العالمية والإقليمية والقطاعية. وبإمكانكم الاطلاع على كامل التفاصيل على [موقعنا](#).

هل خضعت منهجية مؤشر مدركات الفساد إلى التدقيق من قبل أي جهة مستقلة؟

أجرى مركز الأبحاث المشتركة التابع للمفوضية الأوروبية تدقيقاً مستقلاً لمؤشر مدركات الفساد لسنة 2017 ومنهجيته. وأجرى نفس التدقيق سنة 2012 حين انطلق العمل بالمنهجية الجديدة لحساب مؤشر مدركات الفساد. وتوصلت عمليتا التدقيق إلى أن المؤشر متجانس من الناحية المفاهيمية والإحصائية، كما أنه يقوم على هيكل متوازن. ويُمكن الاطلاع على التقرير الكامل والتوصيات [هنا](#).

كيف تُحسب التغييرات الإحصائية الكبرى؟

فيما يتعلق بمؤشر مدركات الفساد لسنة 2018، استُخدم منهج مُنقح لحساب الأخطاء المعيارية وحجم تأثيرها، بالاستناد إلى المشورة المقدمة من مركز الأبحاث المشتركة التابع للمفوضية الأوروبية. وتُحسب التغييرات الإحصائية الكبرى باستخدام حجم التأثير، والانحراف المعياري، وعدد المصادر المستخدمة لكل بلد. وتُعتبر التغييرات التي تطرأ على درجات مدركات الفساد تغييرات إحصائية كبرى باستخدام درجة ثقة بنسبة 90%. ويمكنكم الاطلاع على الشرح الكامل الذي يشمل كل الصيغ الحسابية في المذكرة الفنية حول المنهجية [هنا](#).